

أثر جودة التشريع على الممارسة القضائية

The effect of the quality of legislation on judicial practice

مختار تابري*

جامعة جيلالي ليايس – سيدي بلعباس، الجزائر

tabri.mokhtar@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2022/09/25 - تاريخ القبول: 2022/12/17 - تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص: إن صياغة القاعدة القانونية يجب أن تكون بالشكل الذي يتناسب والغرض التي فرضت من أجلها، فجوهر القاعدة القانونية ومادتها الأولية يجب أن تخرج بطرق أو وسائل معينة حتى يتحقق الهدف والغاية منها.

وعلى ذلك فإن صياغة القاعدة القانونية وصياغتها عملية ضرورية لترجمة جوهرها وهذا بالنظر إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق الفعلي في المجتمع الذي توجد لتنظيمه، وذلك عن طريق استعمال وسائل وأدوات معينة كفيلة بهذا التحويل. والصياغة على هذا النحو تعد عنصرا هاما من عناصر تكوين القاعدة القانونية لأنها هي التي تعطي للقاعدة الشكل العملي الذي تصلح به، للتطبيق.

الكلمات المفتاحية: الجودة – التشريع – الصياغة – البرلمان – الديمقراطية.

Abstract: The finalizing or drafting of the legal basis must be in the form appropriate to the purpose for which it was imposed, the essence and preliminary material of the rule of law must emerge in certain ways or means in order to achieve its objective and purpose.

Therefore, legal rule-making and its formulation is a necessary process to translate its essence and this is due to practical rules that are actually applicable in the society they exist to regulate, through the use of certain means and tools to ensure this conversion and drafting as such is an important element of the formation of the rule of law, because it's the one that gives the rule the practical shape it works in, to apply.

Keywords: Quality - Legislation - Drafting - Parliament - Democracy

* المؤلف المرسل: مختار تابري.

مقدمة:

إن الاهتمام بمسألة الصياغة القانونية ليس مجرد اعتناء بالجانب الشكلي والإجرائي، إنما الهدف منه هو الوصول إلى تطبيق دولة القانون والحكم الراشد من خلال سن تشريع جيد ومتطور، في منتهى الوضوح والدقة في الصياغة، منسجما مع الدستور وغير متعارض مع القوانين الأخرى، مفهوم عند عامة الناس وقابل للتطبيق.

وتعد نوعية الصياغة التشريعية مكونا هاما من مكونات الإدارة الرشيدة لما لها من أثر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد. كما أن اختيارنا لهذا الموضوع، يتزامن مع إصلاح النظام القانوني الذي شرعت فيه الجزائر والمتمثل في مراجعة وتحديث القوانين الموجودة في شتى القطاعات وما يتماشى مع الاحتياجات والمتطلبات الجديدة لمواكبة المعايير الدولية، من هنا يتبادر للأذهان الطرح المتمحور حول: ما مدى ملائمة مشروعات التطوير التشريعي في تعزيز بناء الديمقراطية وتغيير أسلوب الحكم باتجاه الاستيعاب لا الاستبداد وباتجاه المحاسبة والشفافية وما مدى ملائمة ومسايرة الصياغة التشريعية لأنظمة الحكم خاصة في الدول العربية؟¹

باعتبار أن مسألة التحكم في أصول الصياغة القانونية مسألة حتمية في ظل العولمة والاتجاه الدولي الحالي في توحيد القوانين أصبحت كل دولة لا تستطيع أن تسن قوانينها بمعزل عن القوانين والاتفاقيات الدولية.²

المبحث الأول: مدخل للصياغة القانونية

المطلب الأول: تعريف الصياغة القانونية

تتكون القاعدة القانونية من عنصرين: عنصر العلم وعنصر الصياغة، يتعلق عنصر العلم بجوهر القانون وموضوعه، أي بالمادة الأولية التي يتكون منها القانون، وبالعوامل التي تدخل في مضمونه أي القوى الخلاقة للقانون.

¹ - الدقاق الحبيب: العمل التشريعي للبرلمان أية حكمة؟ (مقاربة نقدية لقانون البرلمان والممارسة التشريعية بالمغرب)، مطبعة الأمنية، الرباط، طبعة 2009 ص112.

² - البهادلي رافد خلف: وعثمان سليمان غيلان العبودي، التشريع بين الصناعة والصياغة، منشورات الحبلي الحقوقية، الطبعة الأولى، سنة 2012 ص454.

أما عنصر الصياغة فيتمثل في إخراج هذا المضمون إلى حيز العمل من خلال الوسائل الفنية اللازمة لإنشاء القاعدة القانونية والتعبير عنها، وتسمى بأساليب صناعة أو صياغة القانون. وعلى هذا فالصياغة القانونية هي بمثابة تحويل المادة الأولية التي يتكون منها القانون إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق الفعلي على نحو يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها، ويتم ذلك عن طريق اختيار الوسائل والأدوات الكفيلة بالترجمة الصادقة لمضمون القانون عدة وإعطائها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق.³

وتعد الصياغة القانونية عنصراً هاماً من عناصر تكوين القاعدة القانونية، فهي التي تخرجها إلى حيز الوجود ويتوقف نجاح تلك القاعدة على دقة الصياغة ومدى ملائمة أدواتها. لهذا ينبغي مراعاة الدقة في صياغة القاعدة القانونية من خلال اختيار التعبير الفني العملي وأقرب السبل وأفضل الأدوات لتحقيق الغاية المقصودة منها.

المطلب الثاني: فن الصياغة

يتمثل المضمون التشريعي⁴ في قواعد ترمى إلى تحقيق مصالح وتصاغ في صورة نصوص. وهذا هو " فن الصياغة القانونية "، ويقصد به مجموعة الوسائل والقواعد المستخدمة لصياغة الأفكار القانونية في نصوص تشريعية تعين على تطبيق القانون من الناحية العملية، وذلك باستيعاب وقائع الحياة في قوالب تشريعية لتحقيق الغرض الذي تنشده السياسة القانونية. "

إن موضوع هذا الفن وغايته هو تسهيل العمل بالقانون، ويتحقق ذلك من خلال عدة أمور:

1- استخدام مناهج وأساليب في الصياغة تمكن قدر الإمكان المستطاع من احتواء كافة الوقائع في مجال القواعد القانونية⁵. إن وقائع الحياة المتنوعة تعصى على الإدراك، في حين أن أساليب الصياغة القانونية محدودة الإمكانيات. لذا يصعب على أي فن بشري، مهما بلغ من كمال، أن يصوغ مبادئ وقواعد تصلح لكل الأمور وفي كافة الأزمان. وينبغي أن تصب القواعد وتصهر وفقاً للأشياء والوقائع

³-الشيخ عبد القادر: الصياغة القانونية تشريعاً فقها قضاء، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2014، ص336.

⁴- رأي رقم 04/ر.ق.م/د. 98 مؤرخ في 18 صفر عام 1419 الموافق 13 يونيو سنة 1998 حول دستورية المواد من 4 إلى 7 و11، 12، 14، 15 و 23 من قانون رقم... المؤرخ في... الموافق... والمتضمن نظام التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان، الجريدة الرسمية العدد (43) الصادرة في 16 يونيو سنة 1998، ص 3.

⁵-حنين محمد: تقنيات النصوص القانونية والإدارية، دار القلم، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2005، ص213.

على نحو تتسع لما بينها من تنوع وتفاوت، أي أن ينبغي على المشرع أن يجمع في الصياغة القانونية بين كمال التحديد وإتقان التكييف.

2- خلق الأفكار القانونية: إن الحياة الاجتماعية تولد مصالح وحاجات معينة، ويأتي فن⁶ الصياغة القانونية لإشباع هذه الحاجات، من خلال استخدام وسائل مصطنعة وأفكار قانونية. وهكذا يتضمن كل قانون عناصر مادية توفرها الحياة، وعناصر مصطنعة من خلال الصياغة القانونية.

3- الدراسة العقارية: حيث تعد من العوامل المساعدة في الصياغة القانونية. وتتمثل في الاستعانة بالطرق والأساليب المتبعة في البلاد الأخرى لصياغة أحكام القانون.

يقوم القانون على عاملين متميزين هما معطيات الحياة والصناعة القانونية. ويترتب على اختلاف وتباين معطيات الحياة من بلد لآخر، نسبية القانون وتفاوت مضمونه.

المطلب الثالث: المسؤوليات الأخلاقية للصائغين

يكمن جزء من حل الصعوبات التي يواجهها الصائغون عند إعداد التشريعات التي تستهدف إحداث تحولات في المجتمع والتي يمكن تنفيذها بفعالية، في إيجاد أخلاقيات مهنية بين الصائغين. وينبغي أن تتضمن تلك الأخلاقيات خمس قواعد أساسية هي:

1- أن يدرك الصائغ أنه مسؤول ليس عن شكل مشروع القانون فحسب، وإنما عن موضوعه أيضاً.

2- ومثلما يدين المحامي أثناء المحاكمة بواجب الولاء، إلى كل من الموكل والنظام القضائي، فإن الصائغ يدين كذلك بالولاء إلى كل من الموكل والنظام التشريعي.⁷

3- أن يدين الصائغ للموكل بواجب الكفاءة في صياغة مشروعات قوانين يمكن تنفيذها بفعالية، وكذلك في صياغة⁸ مشروعات قوانين وتقارير بحثية صحيحة من الناحية الشكلية.

⁶-VIDAL P. « La stabilité de la loi et le principe de hiérarchies des normes juridique (2007) », Revue DDJ, 24 avr. 2007. P153.

⁷- رأي رقم 01/رق/م د/89، المؤرخ في 26 محرم 1410 الموافق 28 غشت سنة 1989 المتعلق بمراقبة النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني للدستور، والذي عنوانه بـ: قانون يتضمن النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

4- أن يدين الصائغ إلى الموكل بواجب السرية، ولكن يجوز له أن يرفض صياغة مشروع قانون بسبب تعارضه مع معتقداته الشخصية.

5- أن على الصائغ الذي لا يرى سبيلا لكتابة مشروع القانون المقترح ضمن الحدود القانونية والدستور أن يرفض التعليمات الصادرة إليه بصياغة هذا المشروع.⁹

المبحث الثاني: الصياغة الجامدة والصياغة المرنة

المطلب الأول: الصياغة الجامدة

تعتب صياغة القاعدة القانونية جامدة إذا كانت تواجه فرضا معينا أو وقائع محددة وتتضمن حلا ثابتا لا يتغير مهما اختلفت الظروف والملابسات. لذا يجد القاضي نفسه مضطرا لتطبيق الحل أو الحكم بمجرد توافر الفرض بطريقة آلية وصارمة.

وينطبق ذلك على القواعد التي تتضمن مواعيد وأرقام بالنقض أو الاستئناف. فمتى فات الميعاد المحدد للطعن، فإن القاضي لا يملك إلا الحكم¹⁰ بعدم قبول الطعن المرفوع بعد الميعاد.

فقد كان من الممكن أن يأخذ المشرع بمعيار مرن عند تحديد سن الرشد¹¹ بالنسبة إلى المواطنين، هو الأخذ بالبلوغ الطبيعي، فلا يعتبر رشيدا إلا الشخص البالغ من الناحية الفسيولوجية، القادر على فهم وإدراك تصرفاته.

وكانت الشرائع القديمة¹² تأخذ بهذا المعيار المرن، الذي يختلف باختلاف الأفراد، ويراعي الفروق الواقعية بينهم، لأن البلوغ الطبيعيين يتفاوت من شخص إلى آخر. ولكن كانت هناك صعوبة في تطبيقه لأن إثباته ليس دائما يسيرا من الناحية العملية. لذا عدلت الشرائع الحديثة عن هذا المعيار المرن، الأكثر

⁸-نعمان عطا الله الهيتي، تشريع القوانين دراسة دستورية مقارنة، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، سنة 2007، ص375.

⁹-أحسن رابحي، النشاط التشريعي للسلطة التنفيذية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة 2013، ص431.

¹⁰-Trippenbach Ivanne et Brun Philippe, « Présentation de la qualité de la loi », Revue juridique Thémis de l'Université de Montréal, 48-1, 2004, P.252 .

¹¹-رابحي أحسن، مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون معهد الحقوق والعلوم الإدارية، بن عكنون، الجزائر، سنة 2005-2006، ص233.

¹²-محمود محمد علي صبرة: الصياغة التشريعية لأعضاء المجلس والمستشارين، مشروع تعزيز قدرات مجلس النواب العراقي، 11 و15 يونيو 2008، ص312.

اتساقاً مع العدالة، وأخذت بقاعدة جامدة، أسهل تطبيقاً في العمل، فحددت سناً قانونية للرشد يتساوى فيه جميع المواطنين، بغض النظر عن درجة بلوغهم الفسيولوجي.

المطلب الثاني: الصياغة المرنة

تكون الصياغة مرنة إذا اكتفت القاعدة القانونية بإعطاء القاضي معياراً مرناً يستهدي به في وضع الحلول المناسبة لكل حالة على حدة من القضايا المعروضة عليه طبقاً للظروف والملابسات المختلفة. فالقاضي بسلطة تقديرية واسعة إزاء تطبيق القاعدة المرنة.¹³

مثل ذلك القاعدة القانونية التي تعطي للواهب الحق في الرجوع في الهبة متى كان يستند إلى عذر مقبول. فلا شك أن معيار العذر المقبول معيار مرّن يتيح للقاضي السلطة الكاملة¹⁴ في تقديره وفقاً لظروف كل حالة على حدة.

وتعتبر قواعد قانون العقوبات مرنة إذا كانت تحدد العقوبة من خلال وضع حد أقصى وحد أدنى مع ترك الحرية للقاضي في تطبيق العقوبة المناسبة بين هذين الحدين طبقاً للظروف الخاصة بكل حالة على حدة.

المطلب الثالث: الحاجة للصياغتين معا

الواقع أن القانون الوضعي في حاجة إلى النوعين من الصياغة في نفس الوقت. فالأصل أن تكون القواعد القانونية منضبطة ومحددة، إلا أنه توجد حالات كثيرة لا بد وأن تصاغ فيها القواعد بصورة مرنة تتجاوب مع الظروف المتغيرة وما قد يستجد من وقائع.

فالمشرع قد يفضل هجر القاعدة الجامدة¹⁵ والأخذ بالمعيار المرّن، فمثلاً قد يحدد المشرع الغبن في المعاملات بنسبة معينة من قيمة الشيء محل التعامل، وقد يهجر المشرع هذه القاعدة الجامدة ويأخذ

¹³ - الشيخ عبد القادر: الصياغة القانونية تشريعاً فقها قضاء، مرجع سابق، ص 123.

¹⁴ - أحسن رابحي، النشاط التشريعي للسلطة التنفيذية، مرجع سابق، ص 176.

¹⁵ - البهادلي رافد خلف: عثمان سليمان غيلان العبودي، التشريع بين الصناعة والصياغة، مرجع سابق، ص 432.

بالمعيار المرن، مثل عدم التعادل البتة بين التزامات كل من الطرفين، تاركا للقاضي تقدير كل حالة على حدة، حتى تتلاءم القاعدة القانونية مع تباين الحالات الواقعية، كما هو الحال في نظرية الاستغلال.¹⁶

ويجب بقدر الإمكان أن تجابه القواعد في صياغتها كافة الفروض والظروف وكذلك ما يجد من تطورات واحتمالات. لذلك لعل الأسلوب الأمثل عند تحديد نطاق تطبيق القاعدة القانونية يكون من خلال التباين بين المثال والحصص:

1- ذكر حالات انطباق القاعدة القانونية على سبيل المثال، مع إفساح المجال أمام القاضي¹⁷ للقياس، كي تشمل القاعدة ما يطرأ من أحداث ووقائع.

2- وقد يرى المشرع تحديد نطاق تطبيق القاعدة القانونية بصورة دقيقة محددة، على نحو لا يترك للقاضي الحرية في القياس، وذلك حرصا على استقرار المعاملات، وصونا لمختلف الحريات¹⁸. ويبدو ذلك بصفة خاصة في مجال قانون العقوبات، حيث يترتب على القياس تجريم أفعال لا ينص عليها القانون، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ الشرعية.¹⁹

المبحث الثالث : طرق الصياغة القانونية

المطلب الأول: الطرق المادية

تتمثل الصياغة المادية في وجود تعبير مادي عن جوهر القاعدة القانونية مجسدا في مظهر خارجي لها، أما بطريقة إحلال الكم محل الكيف أو بطريقة بعض التصرفات المتمثلة في شكلية معينة:

¹⁶-إيمان غربي، مجالات العلاقة الوظيفية بين البرلمان والسلطة التنفيذية على ضوء التعديل الدستوري الجديد سنة 2008، مذكرة ماجستير في القانون العام، فرع دولية والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون الجزائر، سنة 2010-2011، ص312.

¹⁷-م 67، القانون العضوي 11-04 المؤرخون في 21 رجب عام 1425 الموافق سبتمبر سنة 2004، يتضمن القانون الأساسي للقضاء، الجريدة الرسمية العدد (57) الصادرة في 08 سبتمبر 2004.

¹⁸ Trippebach Ivanne et brun Philippe, présentation de la qualité de la loi ;op .cit.,216.

¹⁹- حنين محمد: تقنيات النصوص القانونية والإدارية، مرجع سابق، ص345.

ويقصد بإحلال الحكم محل الكيف: إعطاء القاعدة القانونية تحديداً محكماً بالتعبير عن مضمونها برقم معين مما يجعل تطبيقها آلياً ولا يملك القاضي تجاهها عادة سلطة تقديرية²⁰ ومن الأمثلة على هذا النوع من الصياغة القانونية كالتالي:

1. تحديد سن الرشد ببلوغ سن تسعة عشر (19) سنة كاملة المادة (40ق.م)

2. تحديد أهلية الترشح لعضوية المجلس الوطني الشعبي ب (28) سنة.

3. تحديد نسبة الغبن في بيع العقار بما يزيد على : خمس ثمن المثل... المادة (385ق.م)²¹

أما الجانب الشكلي المقصود في الصياغة المادية، فيتمثل في مظهر خارجي يفرض على الأفراد إتباعه في تصرفاتهم حتى تترتب عليه آثاراً قانونية معينة، ويقصد من هذه الشكلية عادة في إفراغ التصرفات في كتابة رسمية، ومن على ذلك بيع العقار وهبته الرهن الرسمي الذي يرد على عقار، ومن الأشكال الأخرى اشتراط الحصول على إذن معين لمباشرة بعض التصرفات بالنسبة للوصي لحماية لأموال القاصر، ومن الشكلية ما يقصد منه تيسير إثبات التصرفات في غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على (1000) دج المادة (333 ق.م).²²

المطلب الثاني: الطرق المعنوية

الصياغة المعنوية هي عمل ذهني يكسب القاعدة القانونية إخراجاً عملياً وتتمثل هذه الصيغ في:

القرائن القانونية، الافتراض أو الحيل القانونية.

القرائن القانونية :²³

القرينة القانونية هي عملية موضوعها أمر مشكوك فيه على أنه أمر مؤكد، أي تحويل الشك إلى يقين وإخراج القاعدة القانونية على هذا الأساس، وإذا كان مجال القرائن القانونية أصلاً هو موضوع الإثبات إلا أن الحاجة إلى القرائن في مجال القواعد الموضوعية أمر قائم.

²⁰ - نعمان عطا الله الهيتي، تشريع القوانين دراسة دستورية مقارنة، مرجع سابق، ص 491.

²¹ - م 385 الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم.

²² م 333 من ق.م، المرجع السابق.

²³ - رابحي أحسن، مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام الجزائري، مرجع سابق، ص 243.

● القرائن القانونية في مجال الإثبات:

يؤخذ بمبدأ القرينة في مجال إثبات مراكز واقعية تمهيدا لتطبيق القانون عليها: إن الشك في وضع ما لتعذر إثباته أو استحالة يتحول إلى يقين متى استعملت فكرة القرينة وهذا من شأنه أن يعمل على تحقيق الاطمئنان والاستقرار في المجتمع متى كان الإثبات العادي المباشر متعذرا ومثاله:

القرينة الزوجية التي تقضي: بأن المولد من زوج الوالدة، متى حصل الحمل وقت الزوجية. أو كما ورد في حديث الرسول (ﷺ): " الولد للفراش".²⁴

كذلك قرينة اعتبار ارتكاب القاصر عملا غير مشروع قرينة على خطأ من يتولى رقبته كالأب أو الوصي...

وإذا كان المبدأ أن القرائن القانونية بسيطة تقبل إثبات العكس إلا أنه توجد بعض القرائن قاطعة لا يجوز إثبات عكسها.

وإذا كانت القرائن القانونية تكون إقامتها في مرحلة صياغة القاعدة القانونية، وهي من صنع المشرع، أو القانون الوضعي عموما، فإنه على عكس ذلك تكون القرائن القضائية²⁵ من صنع القاضي يهتدي إليها في مرحلة تطبيق القاعدة القانونية فهي تستخلص بصدد قضية مطروحة، استنادا إلى وقائع الدعوى وملابستها: كصورتي البيع بين الزوجين أو لقراءة وثيقة بين أطرافه...

● القرائن القانونية في مجال القواعد الموضوعية:

هذا النوع من القرائن يمس موضوع الحق، وهو لا يتعدى دور الدافع أو العلة في تقرير حكم القاعدة القانونية، التي تبقى مستقلة بعد إقرارها عن هذه الدوافع، أن تحديد سن الرشد بتمام (19) سنة كاملة في القانون الجزائري قد بناه المشرع على اعتبار هذا السن قرينة تختفي بمجرد صياغة القاعدة القانونية المنصوص عليها في المادة (40ق.م)²⁶

²⁴- الراوي: عبد الله بن عمرو، المحدث: الألباني، المصدر، صحيح ابو داود، ص2274.

²⁵- صبرة محمود محمد علي: أصول الصياغة القانونية باللغة العربية والانجليزية، دار الكتب القانونية، مصر، الطبعة الثانية، سنة 2012 ص411.

²⁶- 40 م ق.م، مرجع سابق.

الافتراض أو الحيل القانونية:

يتمثل الافتراض أو الحيل القانونية في إعطاء وضع من الوضاع حكما يخالف الحقيقة من أجل الوصول إلى غاية عملية معينة، وهو تصوير ذهني معين يقصد منه تيسير الوصول إلى غاية عملية معينة، وهو تصوير يخالف الواقع ويشوّهه.

ومن أمثلة الافتراض أو الحيل القانونية²⁷: نظام الموت المدني وهو افتراض يخالف الواقع من بقاءه فعلا على قيد الحياة وذلك من أجل ترتيب آثار قانونية.

ومن الحيل القانونية أيضا، طائفة العقارات بالتخصيص وطائفة المنقولات بالمال.²⁸

فهذا افتراض يخالف التقسيم الطبيعي للأشياء إذ يفترض أن بعض المنقولات عقارات إذا كانت مخصصة لخدمة عقار أو استغلاله وافتراض أن بعض العقارات منقولات ما دام مآلها القريب الانفصال من أصل ثباتها.

وإذا كانت الطريقة المعنوية في الصياغة القانونية تحقق فوائد عملية إلا أنها على أساس مخالف للطبيعة والواقع، وإن الالتجاء إليها إنما بقصد تحقيق العدل أو النفع الاجتماعي، وهو التبرير الوحيد للافتراض أو الحيلة القانونية وهو في جميع الحالات مقيد بعدم تجاوز حدود الغرض المقصود من تقريره...

المطلب الثالث: عوامل جودة الصياغة القانونية.

هناك عوامل تعزز من جودة الصياغة القانونية وتجعلها داعمة للحكم الجيد، أهمها:

²⁷-Conseil d'Etats, « Guide de première monstre secrétariat général du gouvernement », 3^{ème} édition mis à jour 2017, Paris; P212.

²⁸- مبروك حسين، تحرير النصوص القانونية، القوانين، الأوامر، المراسيم، القرارات الإدارية، ط5، دار هومة، الجزائر، سنة 2014، ص229.

1- ديمقراطية الصنع .. تدعم الاستقرار التشريعي:

الصياغة التشريعية²⁹ الجيدة هي التي لا تأتي مبتورة، أو غير واضحة، بل تكون مؤدية للغرض الذي جاءت، ومعبرة عن الواقع الاجتماعي . لهذا فإن الصياغة الجيدة تميل إلى الاستقرار، أما الصياغة الرديئة فلا تتسم بهذا الاستقرار .

فاستقرار التشريعات يتأتى عندما تكون الصياغة القانونية متفقة مع الأفكار والتصورات والأغراض التي سعت القاعدة القانونية إلى تحقيقها، وأن تتسم بالوضوح والقابلية للفهم من المخاطبين بأحكامها، ولا تثير المشاكل عند التطبيق. أي أن الصياغة المستقرة يفهمها الأمي والعالم، أو أي فئات اجتماعية متباينة في مهارتها العلمية أو اللغوية أو الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.³⁰

وعلى نقيض ذلك تكون الصياغة الغير المستقرة. فهي في الغالب لا تعبر عن فكر الجماعة وإنما تمثل رأى محدد دون التعبير عن رأى المجموع. فالفكرة القانونية إذا كان مصدرها الجماعة فإنها تساعد على تطوير المجتمع، خاصة إذا كان المجتمع ديمقراطيا، أما في النظم الشمولية والسلطوية فإن القاعدة القانونية تعبر عنها الحاكم أو قد تكون انعكاسا لفكرة السلطة الأعلى وعلى المجتمع أن يرضخ لها حتى وإن جاءت غير متفقة مع إرادته.

2- ديمقراطية الأسلوب .. تدعم الشفافية:

من المهم أن يكون القانون مصوغا بلغة بسيطة قريبة ومألوفة من لغة تخاطب الرجل العادي، غير المتخصص في القانون. لهذا، من الأولى بالمشروع والصائغ توضيح فكرة التشريع والتعبير عنها بأبسط الطرق، بما يمكن المواطن من متابعة مدى احترام سيادة وحكم القانون، ومن مراقبة أداء الدولة، تشريعا وليس فقط تطبيقا.³¹

²⁹-Snoussi Boualem, « Les techniques d'élaboration et des rédaction des textes », ED1^{er} E publication maghrébin a 2004, année 2005, P141.

³⁰- حنين محمد: تقنيات النصوص القانونية والإدارية، مرجع سابق ، ص166.

³¹-محمد حليفة، مجال اللائحة والقانون في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة 1، كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه، فرع جامعة الأغواط، سنة 2014-2015.

3- متطورة .. تعزز القدرة التنافسية للتشريع:

فالتشريع الجيد له قدرة تنافسية في مواجهة العالم المعاصر، الأمر الذي يتطلب القيام بدراسة وافية ولفترة كافية له، وعند نظر مشروع قانون ما فلا ضرر من عمل دراسة مقارنة مع القوانين المحيطة بنا، للتعرف على التطور التشريعي الحادث في العالم (والذي يفرض نفسه على الجميع، بطريقة أو بالأحرى)، لا سيما إذا كان لموضوع التشريع المقترح جذور أو امتدادات في اتفاقيات دولية.³²

4- متوازنة... وصديقة للقضاء

الصياغة الجيدة ليست تلك التي تبدو بسيطة ومنطقية فقط، وإنما هي تلك التي تساعد على إنزال أحكام التشريع س بعدالة وموضوعية. والقضاء هو الذي يحكم بين الخصوم في المنازعات، على أساس القانون، فإذا كانت صياغة القانون متوازنة، تتصف بالوضوح والحسم وفي نفس الوقت تتحلى بالمرونة، فإنها تعين القاضي على إنزال أحكامها بعدالة أكبر.

وفي الحقيقة، فإن مطلب التوازن في الصياغة لا ينصرف في هذا المقام إلى مضمون القواعد القانونية أو توجيهات المشرع، فهذه مسألة سياسية³³ تحكمها اعتبارات ذاتية لدى الآلة التشريعية³⁴، ولكنه ينصرف إلى المرونة في مظلة القاعدة بحيث تعيش مدة أطول، وتتنطبق على حالات أكثر، وتسفر عن تعقيدات ولبس أقل عند التطبيق.

فالصياغة " الجامدة"³⁵ تحقق التحديد الكامل للحكم القانوني أو ما يخضع له الأشخاص أو الوقائع، على نحو لا يترك مجالاً للتقدير سواء بالنسبة للمخاطب بالقانون أو القضاء.

أما الصياغة " المرنة " فهي تمكن القاعدة من الاستجابة لمتغيرات الظروف وتقريد الحالات، وتتيح بالتالي للقاضي حرية التقدير وإمكانية المواءمة³⁶، فهي تقتصر على وضع الفكرة تاركة ما يدخل فيها لتقدير من يقوم على تطبيق القاعدة القانونية.

³²-الدقاق الحبيب: العمل التشريعي للبرلمان أية حكمة؟ (مقاربة نقدية لقانون البرلمان والممارسة التشريعية بالمغرب)، مرجع سابق، ص345.

³³-الشيخ عبد القادر: الصياغة القانونية تشريعاً فقها قضاء، مرجع سابق، ص209.

³⁴-Conseil d'Etats, « Guide de première monstre secrétariat général du gouvernement », op.cit., 189.

³⁵-ميروك حسين، تحرير النصوص القانونية، القوانين، الأوامر، المراسيم، القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص321.

³⁶-إيمان غربي، مجالات العلاقة الوظيفية بين البرلمان والسلطة التنفيذية، مرجع سابق، ص432.

الخاتمة

على الرغم من ما يعنيه التخصص والتعقيد الفني للقضايا السياسية والتشريعية (اتفاقيات الملكية الفكرية، منظمات اقتصادية معقدة، أمور علمية وتكنولوجية دقيقة...) من تزايد دور أهل الخبرة والفنيين في مواجهة دور أهل السياسة والبرلمانيين في إعداد السياسات العامة وصياغة القوانين فإن هذا التعقيد ذاته يفرض علينا فعل كل ما نستطيع لتمكين النواب من المشاركة الفعالة في مجال السياسة التشريعية والتحكم في توجهات وملاحق القوانين حتى لا تترك للفنيين والتكنوقراط، الذين قد يهتمون بالاعتبارات البراجماتية والعملية (مثل التكلفة والعائد المادي، محاكاة نظم "عصرية"...) ربما على حساب الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والسياسية للتشريعات. فالحكمة تقول أن المهندس المعماري الناجح هو الذي يعد تصميمًا جيدًا لما يريده صاحب العقار وليس لما يريده هو.

كما أن عصر التقدم الهائل والمعرفة المتخصصة هو في ذات الوقت عصر تدفق المعلومات، ولم يعد من العسير على النواب الحصول على المعرفة إذا أرادوها، والمعارف المتخصصة قد زادت بشكل هائل، بما يمكنه من التعامل العلمي الجاد مع التشريعات.